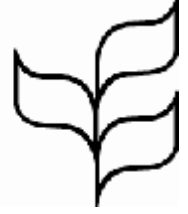


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/DEC/XII/5
17 October 2014

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية

المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الاجتماع الثاني عشر

بيونغ شانغ، جمهورية كوريا، 6-17 أكتوبر/تشرين الأول 2014

البند 16 من جدول الأعمال

مقرر اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

المقرر 5/12 - التنوع البيولوجي من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المقرر 6/10 والمقرر 22/11،

وإذ يشير أيضا إلى الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي اعتمدت في عام 2000 في مؤتمر قمة الألفية¹ وأهداف وأحكام اتفاقية التنوع البيولوجي، وأهداف أيشي العشرين للتنوع البيولوجي الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، والتي اعتمدت في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، وعقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي،

وإذ يشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"²، والتي أكد فيها رؤساء الدول والحكومات جملة أمور، من بينها القيمة المتأصلة للتنوع البيولوجي وكذلك الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه في الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية، وأقروا بمدى جسامته فقدان التنوع البيولوجي العالمي وتدهور النظام الإيكولوجي وشددوا على أن ذلك يقوض التنمية العالمية، وأكدوا أيضا أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد عالمي يواجه العالم الآن ويمثل شرطا لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يرحب بالعمليات المتصلة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة والوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الصادرة في يولييه/تموز 2014،

وإذ يلاحظ أن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية عرّف "منافع الطبيعة للناس" للإشارة إلى "جميع المنافع التي تحصل عليها الإنسانية من الطبيعة. وتدخل في هذه الفئة سلع النظم الإيكولوجية وخدماتها، سواء نظر إليها منفصلة أو مجتمعة. وفي سياق نظم المعرفة الأخرى، تشير هبات الطبيعة والمفاهيم المماثلة إلى منافع الطبيعة التي يستمد منها الناس نوعية حياة طبيعية. وتدخل في هذه الفئة العريضة أيضا جوانب الطبيعة التي قد تكون سلبية للناس، مثل الآفات أو مسببات الأمراض أو الضواري. وتتطوي جميع منافع الطبيعة على قيمة مرتكزة على الإنسان، بما في ذلك القيم العملية - وهي المساهمات المباشرة وغير المباشرة لخدمات النظم الإيكولوجية في

¹ انظر قرار الجمعية العامة 2/55.

² قرار الجمعية العامة 288/66، المرفق.

نوعية حياة طيبة، يمكن أن يُنظر إليها من حيث إشباع التفضيل والقيم العلائقية، التي تسهم في علاقات مرغوبة، مثل العلاقات فيما بين الناس والعلاقات بين الناس والطبيعة، مثل فكرة "العيش في وئام مع الطبيعة"³،

وإن يقر بالحاجة إلى القدرات المتزايدة لتعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عمليات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية على جميع المستويات وبالنسبة لجميع القطاعات والجهات الفاعلة، مع الإدراك بشراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال من المنتدى الرابع رفيع المستوى بشأن فعالية المعونة⁴،

وإن يحيط علماً بالعمل ضمن الإطار الاستراتيجي المستعرض لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للفترة 2010-2019⁵ وأهدافه الاستراتيجية التي وافق عليها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في عام 2013، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية؛

وإن يضع في الاعتبار أن العديد من المجتمعات المحلية الفقيرة حالياً عملت بشكل تقليدي على حفظ الطبيعة وتنوعها البيولوجي بفعالية، مثلاً من خلال مختلف أشكال المناطق والأقاليم المحفوظة بواسطة المجتمعات الأصلية والمحلية، وكانت من مستخدمي التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية،

وإن يضع في الاعتبار أيضاً المبادرات ذات الصلة مثل مبادرة ساتوياما، بما يتسق مع المقررين 32/10 و25/11، العيش بحالة جيدة في انسجام وتوازن مع أمنا الأرض⁶، والمبادرات من المناطق والأراضي المحفوظة بواسطة المجتمعات الأصلية والمحلية وفضلاً عن دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB)،

1- يعرب عن تقديره لفريق الخبراء المعني بالتنوع البيولوجي من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية لإكمال الأعمال المطلوبة في المقررين 6/10 و22/11؛ ويستقبل مع التقدير توصيات وإرشادات دهرادون/تشيناى، التي أعدها فريق الخبراء المعني بالتنوع البيولوجي من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية، والتي استخلص منها الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية عناصر في اجتماعه الخامس ونقحها، على النحو المرفق بهذا المقرر؛

2- يرحب بإرشادات تشيناى لإدماج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر، المرفقة بهذا المقرر؛

3- يشجع الأطراف على أن تدمج التنوع البيولوجي ومنافع الطبيعة للناس، بما في ذلك خدمات النظم الإيكولوجية ووظائفها، في استراتيجيات ومبادرات وعمليات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية، على جميع المستويات، من أجل إدماج شواغل وأولويات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وغيرها من الخطط والسياسات والبرامج الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، ورصد وتقييم وإعداد تقارير عن جهود الإدماج هذه، من خلال المؤشرات والأدوات الملائمة، وإدراج هذه المعلومات ضمن أمور أخرى في تقريرها الوطني؛

4- يشجع أيضاً الأطراف على إدماج منافع التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك الخدمات والوظائف، في عمليات إعداد الميزانية الوطنية من أجل أن تنعكس قيمة التنوع البيولوجي في التخطيط الإنمائي الوطني عبر جميع القطاعات لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وكذلك تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

³ تقرير الدورة الثانية للاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والتي عقدت في أنطاليا، تركيا، 9-14 ديسمبر/كانون الأول 2013 (IPBES/2/17، الصفحة 44).

⁴ انظر: www.aideffectiveness.org/busanhlf4/images/stories/hlf4/OUTCOME_DOCUMENT-FINAL_EN.pdf.

⁵ انظر: www.fao.org/docrep/meeting/027/mg015e.pdf.

⁶ <http://ucordillera.edu.bo/download/livingwell.pdf>

5- يشجع كذلك الأطراف على تعزيز مساهمة التنوع البيولوجي للتنمية المستدامة والحد من الفقر من خلال التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، وحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته؛

6- يشجع الأطراف على وضع نهج لبناء قدرة وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية على الصمود أمام مخاطر تغير المناخ والمخاطر الطبيعية، والضغوط الأخرى التي يحدثها الإنسان، فضلا عن للتكيف مع الإجهاد البيئي، كي تُراعى في الاستراتيجيات وخطط العمل الإنمائية/القطاعية الوطنية، ضمن أمور أخرى؛

7- يدعو الأطراف إلى زيادة التوعية عن أفضل ممارسات الاستخدام المستدام، بما في ذلك النهج الزراعية الإيكولوجية ذات الآثار الإيجابية على حفظ التنوع البيولوجي من أجل مواجهة الضغوط على التنوع البيولوجي؛

8- يشجع الأطراف على النهوض بالإجراءات المتوافقة مع حفظ التنوع البيولوجي لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي كآليات للقضاء على الفقر في المناطق الريفية؛

9- يشجع كذلك الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، والقطاع الخاص والمجتمعات على إقرار ومراعاة القيم المتنوعة والشاملة والمتأصلة للتنوع البيولوجي، بما في ذلك قيمه الروحية والثقافية، واستخدام النهج الملائمة والفعالة غير السوقية والسوقية والنهج التي تستند إلى الحقوق، مع مراعاة الظروف والرؤى والنهج الوطنية، مثل العيش بحالة جيدة في انسجام وتوازن مع أمنا الأرض، وإقامة مجتمع فعال من حيث الموارد، في سياق الجهود المبذولة المشار إليها أعلاه؛

10- يشجع أيضا الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين على التأكد من أنها تقوم، في سياق جهودها المبذولة لإدماج التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات والمبادرات والعمليات المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية، بتحديد وتعزيز السياسات والأنشطة والمشاريع والآليات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتنمية التي تمكن المجتمعات الأصلية والمحلية، والفئات الفقيرة والمهمشة والمستضعفة التي تعتمد مباشرة على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في سبل عيشها، مع إقرار دور العمل الجماعي في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته؛

11- يشجع كذلك الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين على دعم المناطق والأقاليم المحفوظة بواسطة المجتمعات المحلية والأصلية، والإدارة المجتمعية، والاستخدام المألوف المستدام والحوكمة المجتمعية للتنوع البيولوجي، وضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في عمليات صنع القرار، مع مراعاة الصكوك الدولية والقوانين المتصلة بحقوق الإنسان وفقا للتشريعات الوطنية؛

12- يشجع الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، والمجتمعات الأصلية والمحلية على تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بشأن كيفية إدماج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتبادل هذه المعلومات باستخدام آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية، وحسب الاقتضاء، السبل الأخرى ذات الصلة؛

13- يشجع الأطراف على مراعاة المعارف التقليدية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي في سياساتها ومبادراتها الوطنية؛

14- يشجع الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية، وأصحاب المصلحة المعنيين والمجتمعات الأصلية والمحلية على اتخاذ خطوات لتحديد وتجاوز الحواجز التي تعترض تنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف، مثل انعدام التنسيق بين القطاعات والموارد وترتيب الأولويات السياسية، من أجل إدماج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر وتحقيق

التنمية بشكل فعال، وتشارك الدروس المستفادة والنهج أو الأساليب المستخدمة في تجاوز الحواجز باستخدام آلية غرفة تبادل المعلومات؛

15- يدعو الأطراف وغيرها، حسب الاقتضاء، إلى تهيئة أو تعزيز البيئة التمكينية وقدرات الأطراف والمجتمعات المحلية والمنظمات والأفراد من أجل إدماج الروابط بين التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، والقضايا الشاملة ذات الصلة بشكل فعال من خلال تقديم الدعم التقني والعلمي والموارد المالية اللازمة؛

16- يشجع الأطراف على تطبيق إرشادات تشيناي لإدماج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر، المرفقة بهذا المقرر، حسب الاقتضاء، وفقا للقوانين والظروف والأولويات الوطنية، في خططها وسياساتها وإجراءاتها ذات الصلة، وفي تنفيذ البرامج ذات الصلة؛

17- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضطلع، رهنا بتوافر التمويل والموارد البشرية، بما يلي:

(أ) مواصلة العمل الذي طلب مؤتمر الأطراف القيام به في المقررين 6/10 و22/11، من أجل الدمج الفعال للتنوع البيولوجي من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية، مع مراعاة المقررات ذات الصلة لمؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر؛

(ب) مساعدة الأطراف على نشر واستخدام إرشادات تشيناي لإدماج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر الواردة في المرفق بهذه الوثيقة وتقديم الدعم خاصة بشأن القضايا المشتركة بين القطاعات، بما في ذلك تلك المرتبطة بإدماج خطة العمل بشأن الاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي في الإجراءات المحددة بموجب المادة 3(ب) من إرشادات تشيناي، والإبلاغ إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الأول.

مرفق

إرشادات تشيناي المتعلقة بإدماج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر

1- يكتسي التنوع البيولوجي أهمية بالغة في القضاء على الفقر، بسبب ما يوفره من سلع أساسية ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية. وهو يشكل جزءا لا يتجزأ من قطاعات التنمية الرئيسية مثل الزراعة، والحراجة، ومصايد الأسماك، والرعي، والسياحة، ضمن غيرها، والتي يعتمد عليها حوالي 1,5 مليار شخص اعتمادا كبيرا في كسب رزقهم. وتكون آثار التدهور البيئي بوجه عام وفقدان التنوع البيولوجي بوجه خاص أشد وطأة على الأشخاص الذين يعيشون بالفعل في فقر نظرا لعدم امتلاكهم لخيارات سبل عيش أخرى.

2- وعلى الرغم من أن العلاقة بين التنوع البيولوجي والفقر هي علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد (بيئية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، واقتصادية) ومتعددة النطاقات وتشمل أطرافا فاعلة متعددة، فإن إدراج التنوع البيولوجي في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية يمكن أن يتحقق عن طريق تحديد واغتنام الفرص ونقاط الانطلاق المحددة لكل سياق، وذلك بالنظر في مختلف الأسباب الجذرية والدوافع الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر، واتخاذ التدابير اللازمة للتغلب عليها. ويعتمد هذا الإجراء اعتمادا كبيرا على مختلف الرؤى والنهج التي تتبناها البلدان لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على النحو المعترف به في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "المستقبل الذي نصبو إليه" (الفقرة 56). ويمكن أن تشمل هذه الرؤى والنهج على الاقتصاد المراعي للبيئة كأداة متاحة لتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في القضاء على الفقر فضلا عن الحياة بحالة جيدة في انسجام وتوازن مع أمن الأرض، وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتحسين الرفاهية البشرية واستحداث فرص عمل وتوفير عمل لائق للجميع، مع الحفاظ على عمل النظم الإيكولوجية للأرض بشكل صحي.

3- ويحتاج إدراج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر إلى مراعاة الاختلافات القائمة في الظروف والأهداف والأولويات الوطنية، وكذلك القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والمجتمعات الأصلية والمحلية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، وأوجه عدم المساواة، وتعزيز إدراك أن حفظ التنوع البيولوجي لا يمثل مشكلة يتعين حلها بقدر ما يمثل فرصة تساعد على تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقاً، بالإضافة إلى تهيئة بيئة صحية وبناء مجتمع سليم. وهذا الإجراء مهم للتكيف والقدرة على التأقلم مع التغير المستمر في الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومن الأهمية بمكان أيضاً إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في السياسات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات على المستويين الإقليمي والوطني، وفي عملية إعداد الميزانية على المستوى الوطني، وكذلك إدراج أبعاد التنمية المستدامة ومسألة القضاء على الفقر في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والاستراتيجيات وخطط العمل دون الوطنية.

4- وتُتَوَرَّح الإرشادات الطوعية التالية لتيسير إدراج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر من أجل تحقيق التنمية، وبالتالي التغلب على بعض الأسباب الجذرية الرئيسية والدوافع الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي والتي تحول دون القضاء على الفقر، ومعالجة القضايا الرئيسية من أجل تعزيز السياسات ذات الصلة وتيسير سبل القضاء على الفقر مع مراعاة الرؤى والنهج التي تعتمدها البلدان والأولويات الوطنية وكذلك القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والمجتمعات الأصلية والمحلية، وأوجه عدم المساواة، والظروف الخاصة للبلدان، ولا سيما البلدان النامية، فضلاً عن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "المستقبل الذي نصبو إليه". ومن المهم للغاية الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد نهج واحد يصلح لجميع البلدان، وأن هذه الإرشادات تحتاج، إذا ما طُبِّقت، إلى التكيف مع الظروف والأولويات الوطنية.

5- والهدف من الإرشادات هو أن تستخدمها الأطراف والمنظمات المعنية بقضايا التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية، حسب الاقتضاء، وفقاً للقوانين والظروف والأولويات الوطنية، ومراعاتها في خططهم وسياساتهم وإجراءاتهم ذات الصلة وفي تنفيذ البرامج ذات الصلة.

7 - إدماج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة

(أ) تحديد الروابط القائمة بين التنوع البيولوجي وبين القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك الدوافع الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي والفقر، بوسائل منها استخدام أدوات طوعية محددة مثل رسم معالم الهشاشة الاجتماعية والبيئية، وتحديد السمات الإقليمية لبيئة الفقر، والدراسات التوزيعية التي تُقيّم الصلات المحددة على المستويين القطري والإقليمي بين التنوع البيولوجي والفقر؛ وضمان أن تراعي الأدوات المختارة الاعتبارات الجنسانية، وأن تنظر في تنوع وجهات النظر التي تبيدها المجتمعات الأصلية والمحلية والنساء والفقراء والمهمشون والمستضعفون؛

(ب) تعزيز إدراج شواغل وأولويات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وخطط العمل الاستراتيجية المحلية والإقليمية للتنوع البيولوجي، وغيرها من الخطط والسياسات والبرامج الملائمة لتحقيق أهداف الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، مع مراعاة الرؤى والنهج المختلفة التي تعتمدها البلدان لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز إدراج شواغل التنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية في استراتيجيات التنمية وخطط التنمية القطاعية الوطنية، وفي نظم المحاسبة الوطنية والنظم الضريبية، حسب الاقتضاء، وتنفيذها والإبلاغ عنها. وقد يساهم استخدام أدوات اقتصادية وطنية مساهمة فعالة في دمج موضوع الفقر والبيئة في التخطيط الوطني والميزانيات الوطنية؛

(د) استخدام، حسب الاقتضاء، مؤشرات التنوع البيولوجي التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك المؤشرات المستخدمة في الأهداف الإنمائية للألفية، ومعالم ريو، ومؤشرات معالجة كل من التنوع البيولوجي والفقر لتحقيق التنمية المستدامة، التي يتم تكيفها حسب الاقتضاء وفقاً للظروف والأولويات الوطنية؛

(هـ) إدراج التنوع البيولوجي وخدمات ووظائف النظم الإيكولوجية، في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة؛

2- تقليل الآثار السلبية وتيسير المشاركة

(أ) إعداد وتنفيذ خطط فعالة لإدارة التنوع البيولوجي من أجل تقليل و/أو تخفيف حدة أي أثر من الآثار السلبية المحتملة على الموارد البيولوجية ورفاهية المجتمع، في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية بوسائل من بينها ما يلي:

- (1) تحديد الأشخاص ذوي الخبرة والمنظمات على المستوى الوطني (مثل نقطة الاتصال الوطنية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي أو وكالة التعاون الإنمائي) والمستوى دون الوطني (مثل المجتمعات الأصلية والمحلية) لتقديم المساعدة التقنية أو المشورة بشأن وضع هذه الخطط لكل قطاع يجري فيه إدراج التنوع البيولوجي في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية؛ وتعزيز تنفيذ هذه الخطط؛
- (2) تصميم واستخدام أدوات/آليات تتيح تجنب الآثار السلبية على الاستخدام العرفي والحصول على الموارد البيولوجية التي تتمتع بها المجتمعات المحلية، وفقا للتشريعات الوطنية؛
- (3) تحسين مستوى نظم الرعي بما يضمن الأمن الغذائي والتغذوي وحفظ التنوع البيولوجي في الوقت نفسه؛
- (4) إدراج خبراء المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة في جميع العمليات، حسب الاقتضاء؛

(ب) تشجيع فهم وتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة⁷ من أجل تعزيز حقوق الحيازة الآمنة والوصول المنصف إلى الأراضي ومصايد الأسماك والغابات كوسيلة للقضاء على الجوع والفقر، ودعم التنمية المستدامة وتعزيز البيئة؛

(ج) تشجيع المشاورات الواسعة النطاق مع أصحاب المصلحة، التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، بوسائل منها مبدأ الموافقة المسبقة عن علم أو الموافقة والمشاركة، وتأخذ في الاعتبار المدخلات المتأثية من هذه العملية خلال وضع خطط الإدراج القطاعي من أجل تحديد الآثار السلبية المحتملة، ووضع التدابير المناسبة لتقليلها/ تخفيف حدتها، وتنفيذ الخطط، ورصدها وتقييمها؛

(د) التشجيع، حسب الاقتضاء، على تنفيذ تدابير وقائية مثل التسلسل الهرمي للتخفيف لتفادي الآثار السلبية على التنوع البيولوجي وتكامل النظام الإيكولوجي وتحسين سبل عيش المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة ورفاهيتها على المدى الطويل، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفقراء والمهمشين والمستضعفين على وجه الخصوص، وفقا للظروف والأولويات الوطنية، وذلك من خلال الاضطلاع بما يلي:

- (1) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية في إدارة الأراضي، وحصول الفقراء والذين لا يملكون أرضا على الموارد الطبيعية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والمجتمعات الأصلية والمحلية والفئات المهمشة؛
- (2) اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، في جميع القطاعات من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، لتعزيز الأنماط الأكثر استدامة في استخدام الموارد التي تحافظ على التنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية للمجتمعات الفقيرة والضعيفة على وجه الخصوص، بما يتماشى مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "المستقبل الذي نصبو إليه"؛

- (3) تعزيز الإدارة المجتمعية ودور العمل الجماعي في إدارة الموارد الطبيعية ونظم المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة؛
- (4) وضع آليات للجبر على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك إصلاح الضرر والتعويض عن الأضرار التي تلحق بالتنوع البيولوجي والفقر، على أن يتحمل التكاليف الطرف المسؤول، ووفقاً للقوانين والظروف والأولويات الوطنية.

3- بناء القدرات وتهيئة البيئة التمكينية ودعم التمويل

ألف - تعزيز بناء القدرات

- (أ) دعم وضع المناهج الدراسية المراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن أهمية الروابط وأوجه التفاعل بين التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والقضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة، لاسيما أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين، لمراحل التعليم الابتدائي والثانوي، والعالي، مع مراعاة المعارف التقليدية؛
- (ب) ودعم التدريب المشترك للممارسين في الوزارات والهيئات الأخرى ذات الصلة (بشأن استخدام المؤشرات ونظم الرصد من بين أمثلة أخرى)؛
- (ج) تشجيع الأنشطة وتنسيقها وتحقيق التآزر فيما بين القائمين ببناء القدرات من خلال ما يلي:
- (1) ضمان تنفيذ برامج بناء القدرات التي تتضمن المعارف العلمية والتقليدية على حد سواء، وتشمل العمليات التشاركية، والإدارة المجتمعية، واستخدام نهج النظام الإيكولوجي، وإدارة نظم الحياة، وتضع في الاعتبار احتياجات أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المجتمعات الأصلية والمحلية والنساء والشباب والمستضعفون والمهمشون؛
- (2) إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، والحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، بما في ذلك النهج غير القائمة على السوق، والإدارة المستدامة لخدمات النظم الإيكولوجية، وآليات الحفز المناسبة ووفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي، وتوسيع نطاق أفضل الممارسات، وتمكين المجتمعات الأصلية والمحلية؛
- (3) تشجيع وتيسير التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل الخبرات؛
- (4) تمكين صناع القرار المحليين من تقييم النتائج الفعالة للاستثمارات والمشاريع الإنمائية فيما يخص القضاء على الفقر وحماية التنوع البيولوجي.

باء - تعزيز البيئة التمكينية

- (أ) مراعاة الخبرات وأفضل الممارسات الناجحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية مثل نهج المناظر الطبيعية والتكيف القائم على النظام الإيكولوجي والإشراف البيئي والتسلسل الهرمي للتكيف والضمانات البيئية والإدارة الشفافة للأراضي من أجل إدراج التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية من أجل تعزيز الآراء الشاملة ودرجة فهم التنوع البيولوجي وقيمه، من خلال التنسيق بين القطاعات، وتعزيز هيئات الرقابة؛
- (ب) بما يتسق مع المادة 10 (ج) بشأن الاستخدام المألوف، مراعاة جملة أمور من بينها العمل المتصل بالاستخدام المألوف للفريق العامل المعني بالمادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب

الأصلية⁸ لدى تناول القضايا المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، وضرورة الاعتراف على النحو الواجب بالأقاليم والمناطق المحمية للشعوب والمجتمعات الأصلية ومعارفها التقليدية، وممارسات الحفظ كأساس للخطط المحلية لحفظ التنوع البيولوجي دون التدخل في نظم إدارتها العرفية (المساعدة على تحقيق الهدف 11 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي)، ووضع خطط محلية لحفظ التنوع البيولوجي كأساس لبرامج تهدف إلى القضاء على الفقر لخدمة سبل العيش المستدامة من أجل تعزيز الأساس اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جيم - توفير التمويل الكافي

- (أ) تعميم الصلة بين التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة في برامج التعاون الإنمائي والمساعدة التقنية؛
- (ب) توفير الدعم التقني والمالي لأنشطة تنمية القدرات التي تجمع بين التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق آليات تمويل التنوع البيولوجي.